الأمم المتحدة

S/AC.49/2013/16

مجلس الأمن

Distr.: General
10 July 2013
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتشرف بأن ترفق طيه تقريرا من مملكة البحرين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، بموجب الفقرة ٢٥ من ذلك القرار (انظر المرفق).

190713 180713 13-39594 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تقرير مملكة البحرين بموجب الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣) المتعلق بالحالة في جمهورية كوريا الشمالية

استنادا إلى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن، وإيمانا من مملكة البحرين بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فقد قامت المملكة بالإجراءات التالية لإنفاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣) وللقرارات السابقة له: ٨٢٥ (١٩٩٣)، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، والقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، والقرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، وذلك على النحو التالي:

١ - أبلغت وزارة الخارجية على النحو الواجب جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالقرار، مع الإشارة إلى ما فيه من شروط وما زاده من إضافات إلى القرارات السابقة، بغية ضمان تنفيذ الالتزامات الواردة به كلاّ بما يخصه.

٢ - قام مصرف البحرين المركزي باتخاذ ما يلزم حيال التعميم عن الشركات لدى جميع البنوك والمصارف المحلية، كما تم إدراج الأشخاص في قائمة الممنوعين من دخول مملكة البحرين.

٣ - إن مملكة البحرين ملتزمة بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي تؤكد أنه لا تربطها بكوريا أي علاقات أو اتفاقيات عسكرية، كما أنها لا تستورد من كوريا أو تصدِّر إليها أي أسلحة أو معدات عسكرية من أي نوع وذلك مما يقع تحت طائلة قرارات مجلس الأمن الدولي، وأنها سوف لن تسمح بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعبور المواد المدرجة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكوريا عبر أراضيها، وأنها سوف تساعد في أي مجهود دولي أو إقليمي من خلال منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتفتيش السفن في أعالي البحار بموافقة دولة العَلَم إذا كان لديها أساس قوي للشك.

وتنتهز حكومة مملكة البحرين هذه المناسبة لتعيد تأكيد حرص مملكة البحرين على استمرار تنفيذها كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأنه فيما يخص هذا القرار، سوف توافي اللجنة بأي مستجدات أو معلومات إضافية قد تطرأ بعد تسليم هذا التقرير.